

الجزائر

أحرزت الجزائر في عام 2015 تقدماً كبيراً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. نشرت الحكومة بيانات تتعلق بعمالة الأطفال؛ كما قامت بزيادة الغرامات المالية على الذين يخالفون قوانين عمالة الأطفال؛ وقامت بالتعرف على 97 طفلاً خلال عمليات التفتيش العمالي في قطاع صناعة الخدمات والزراعة، وأسست مجلس رعاية الطفل لحماية الأطفال والحيلولة دون تعرضهم للإستغلال والعنف، بما في ذلك عمالة الأطفال. كما سنت لجنة التنسيق الحكومية على مستوى الوزارات المعنية بمناهضة الإتجار خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. إلا أن الأطفال في الجزائر يشاركون في عمالة الأطفال بما في ذلك في أعمال الشوارع. كما ينخرط الأطفال أيضاً في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التعرض للإستغلال الجنسي التجاري. والقانون الجزائري لا يحظر بما فيه الكفاية استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة. بالإضافة لذلك، لم يتلق أفراد إنفاذ القانون التدريبات الملائمة لبناء قدراتهم من أجل القيام بالتحقيقات الفعالة في قضايا الإتجار أو التعرف على ضحايا الإتجار بالبشر.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها، في الجزائر.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القانون لاستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك استخدام وجلب وإغراء الأطفال للإنخراط في إنتاج وتوزيع المخدرات.	2015 – 2013
	تحديد أنواع العمل الخطرة المحظورة بالنسبة للأطفال تحت سن 18، بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعمالين.	2015 – 2009
الإنفاذ	إتاحة المعلومات للجمهور فيما يتعلق بتطبيق قوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك ميزانية دائرة التفتيش العامة على العمالة، وعدد مفتشي العمل، وعدد عمليات التفتيش على مواقع العمل، وما إذا كان يتم السماح بعمليات تفتيش فجائية، ونظام تدريب المحققين الجنائيين.	2015 – 2009
	ضمان إنفاذ قوانين عمالة الأطفال بشكل فعال في جميع المناطق الجغرافية.	2015 – 2009
	متابعة الملاحقات الجنائية ضد أرباب العمل المشكوك في ارتكابهم مخالفات جنائية ضد قوانين عمالة الأطفال.	2015
	توفير المزيد من التدريبات لمفتشي العمل وعناصر إنفاذ القانون الجنائي لبناء قدرات الإنفاذ بغرض معالجة مخالفات عمالة الأطفال.	2015
التنسيق	ضمان استمرار نشاط اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بمنع ومكافحة عمالة الأطفال لضمان التنسيق الملائم.	2015 – 2011
سياسات الحكومة	الإبلاغ عن مدى التقدم المحرز الذي تم تحقيقه من خلال خطة العمل الوطنية لحماية وتحسين أوضاع الأطفال حتى نهاية عام 2015، وهو تاريخ انتهائها.	2015 – 2011
	تبني سياسة تتضمن كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل العمل في الشوارع والإستغلال الجنسي التجاري.	2015
البرامج الاجتماعية	القيام بأبحاث شاملة في مجال أنشطة الأطفال لتحديد ما إذا كان الأطفال ينخرطون أو معرضون للإنخراط في عمالة الأطفال؛ وإذا كان الأمر كذلك، تحديد ماهية الأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأطفال وكم عدد الأطفال المشتركين بغرض تصميم السياسات.	2015 – 2014
	إتخاذ التدابير بغرض تحقيق الحماية والأمان للأطفال في المدارس وإزالة العوائق من أمامهم للحصول على التعليم، وخصوصاً الفتيات، والأطفال من ذوي الإعاقة، والأطفال غير المسجلين.	2015
	وضع برامج تتضمن هدف استئصال أو منع عمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال، خصوصاً بالنسبة للأطفال الذين يتعرضون للإستغلال الجنسي التجاري، أو العمل في قطاع البناء، والعمل في الشوارع والخدمة المنزلية.	2015 – 2009